المحاضرة الاولى: مدخل مفاهيمي حول الاقتصاد السياسي

تعددت مفاهيم الاقتصاد السياسي واختلف الاقتصاديون البارزون أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو وكارل ماركس حول تفسير مفهوم هذا العلم، كل حسب اتجاهاته واعتقاداته وظروف عصره والمدرسة الفكرية الاقتصادية التي نشأ فيها وأدوات التحليل الاقتصادي التي تعود عليها .كما أنه أضفي على الاقتصاد صفة السياسي لانشغالات شخصية يتطلع من خلالها إلى خلق علم جديد هو فن الحصول على إيرادات للدول.

الاقتصاد السياسي هو مزيج بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، وهو أيضا نتيجة التأثير المتبادل بينهما، أي أنه علم يدرس الاقتصاد بأساليب ومناهج سياسية، وهو أيضا علم يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق أمة أخرى بخصوص السعادة والرفاهية.

بهذا الصدد يجب معرفة أن لعلم الاقتصاد علاقة وثيقة بعلم السياسة، فرغم الاختلاف بين الموضوعات محل البحث والحديث في كل من هذين العلمين، إلا إننا لا يجب أن ننكر أن علم الاقتصاد على علاقة وثيقة بعلم السياسة والعكس .حيث أن أي قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة وتوجد قرارات سياسية إما أن يكون سببها الأساسي مشاكل اقتصادية أو هدفها الأساسي تحقيق نتائج اقتصادية معينة، ومعظم العلاقات السياسية بين الدول وبعضها البعض تأتي تحقيقا لمصالحها الاقتصادية.

الشكل رقم 1

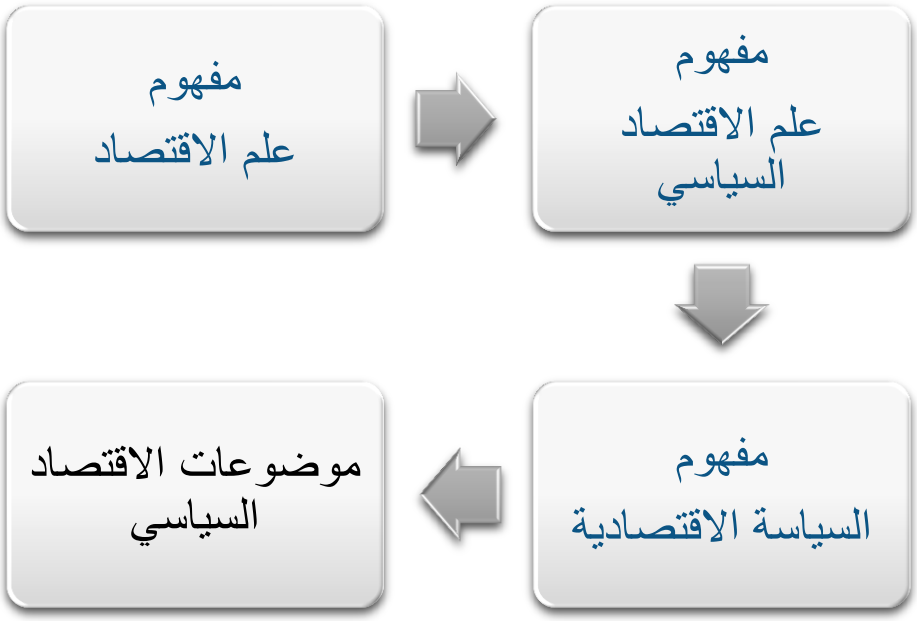

اولا: مفهوم علم الاقتصاد

تتعد التعريفات لعلم الاقتصاد فقد عرفه **آدم سميث** في كتابه " ثروة الأمم " أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من أن تصبح غنية .

أما الاقتصادي **بيجو** فقد عرفه بأنه العلم " الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية " وهذه الاقتصادية تبحث في كيفية تحقيق الإشباع لشخص معين دون المساس بمستوى إشباع الأفراد الآخرين . وعرف أيضاً بأنه علم اجتماعي يدرس كيف ينخرط أفراد ومنظمات المجتمع في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدامات . والبعض عرفه على أن علم الاقتصاد هو احد العلوم الإنسانية ،ولهذا فان علماء الاقتصاد وفلاسفته لم يجمعوا على تعريف واحد ولذا نستطيع القول أن سبب عدم الإجماع على تعريف واحد لعلم الاقتصاد يعود إلى عاملين :

1-علاقة علم الاقتصاد بالسلوك الإنساني غير المستقر

2-تطور الأوضاع المعيشية والظروف الاجتماعية.

ثانيا: مفهوم الاقتصاد السياسي

إن الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي، يعود للكلمات الإغريقية التي تعني على التوالي منزل، اجتماعي، وقانون، ولم تدخل كلمتي الاقتصاد والسياسي للاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من أرسطو طاليس الذي قصد باستعماله" علم قوانين الاقتصاد المنزلي "أو قوانين الذمة المالية المنزلية" ، أما مصطلح الاقتصاد السياسي فلم يستعمل إلا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد "**أنطوان دي** "قاصدا بالسياسي أن الأمر يتعلق بقوانين الدولة، وليس العائلة وحدها.

وظل يتطور و يعرف بعلم الاقتصاد، وقد اختلفت تعريفات علم الاقتصاد السياسي، الذي يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ الإنسان محورا لها، وعرف بعلم الاقتصاد فقط دون ذكر مصطلح السياسة وعلاقتها بالاقتصاد هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد

ليظهر المصطلح جليا بعد التعمق في مفاهيم العلوم الاقتصادية و يبرز الاقتصاد السياسي بشكل جلي وواضح من طرف الدارسين للعلوم الاقتصادية ليقدم مفاهيم جديدة معاصرة لان مصطلح الاقتصاد السياسي مصطلح علمي جديد يواكب التطورات العلمية المعاصرة التي تحدد تدخل العلوم و تباسنها و يتضح هذا من خلال.:

بعد التطور الذي عرفه الاقتصاد السياسي لارتباطه بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، أصبح ينظر إليه، بأنه تحضير الجهاز الفكري الذي يمكن أن نأمل باستخدامه في الفهم الواسع، المفتوح للمادية التاريخية، من اجل تحليل الماضي، والحاضر، ومواجهة

إستراتيجية مستقبلية، استفادة من التجارب الاقتصادية السابقة باستخدام تجارب فكرية جديدة تسمى بالسياسة الاقتصادية المعاصرة و المواكبة للحداثة.

من هذا المنطلق عرفه الاستاذ **اسماعيل محمد سلطان** على ان الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يبحث في تحقيق الحاجات لإشباع المتطلبات الاجتماعية المتزايدة باستعمال افكار و استراتيجيات تسمى بالسبل السياسية التي يستعملها صانع القرار السياسي في المجال الاقتصادي .

و عليه من خلال الطروحات المقدمة فان الاقتصاد السياسي **علم نظري و شامل** له موضوعه ومناهجه ، و نظرياته و قوانينه التي تحدد طرق العمل و تحديد سبل العمل الاستراتجي المحدد المعالم بدراسة فكرية علمية .

ثالثا: السياسة الاقتصادية

فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري. وهي تشير في معناها إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية

المحاضرة الثانية: موضوعات الاقتصاد السياسي

- – الاقتصاد السياسي و الثروة
- الاقتصاد السياسي و المبادلة
- الاقتصاد السياسي و الاختيار
- الاقتصاد السياسي و الموارد النادرة
- الاقتصاد السياسي و عملية الانتاج
- الاقتصاد السياسي و عملية التوزيع

المحاضرة الثالثة: اهتمامات الاقتصاد السياسي

1. يهتم في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة فهو يلاحظ و يصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنساني.
2. يهتم في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة و الدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع التصرفات الإنسانية ، فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار و البحث عن محددات الظواهر الاقتصادية و أثارها ، و إيضاح و تفسير العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها ، أي اكتشاف القوانين الموضوعية التي تقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية.
3. يساهم في توجيه السياسة الاقتصادية فهو لا يقترح اهدافا سياسة أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلاءم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة، ويبين مدى التناسق بين الأهداف و إمكانية تحقيقه من الناحية الاقتصادية و الوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف و أفضل هذه الطرق.

4. في مواجهة أهداف معينة و في إطار ظروف عملية محددة ، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية و صيغ تحقيق الرفاهية المادية.

المحاضرة الرابعة: أقسام الاقتصاد السياسي

➢ الاقتصاد الجزئي

- الاقتصاد الجزئي هو فرع من فروع الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الأفراد والشركات وكيفية تفاعلهم في الأسواق الصغيرة والمحدودة، ويعتمد هذا النوع من الاقتصاد على فكرة أن الاقتصاد الكلي هو نتيجة لسلوك الأفراد والشركات في الأسواق الجزئية.
- وبمعنى آخر، فإن الاقتصاد الجزئي يدرس كيفية توزيع الموارد والثروة بين الأفراد والشركات في الأسواق الصغيرة ويحلل تأثير عوامل مثل العرض والطلب والأسعار على سلوك الأفراد والشركات وكيفية تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق الجزئية.
- ويعتبر الاقتصاد الجزئي أساسيًا لفهم العديد من المفاهيم الاقتصادية الأساسية، مثل الاستهلاك والإنتاج والتوزيع والسوق والسعر والمنفعة، وهو يستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد الحديث

➢ عناصر الاقتصاد الجزئي

تشمل عناصر الاقتصاد الجزئي العديد من العوامل والمفاهيم التي تؤثر على سلوك الأفراد والشركات في الأسواق الصغيرة، ومن أهم هذه العناصر:

1. العرض والطلب: وهما أساسيان في الاقتصاد الجزئي، حيث يحدد العرض الكمية التي يريد البائعون بيعها في السوق، بينما يحدد الطلب الكمية التي يريد المشترون شرائها، وتتأثر أسعار السلع والخدمات بتوازن العرض والطلب في الأسواق.